

تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العراقي

م.م علي طه عبدالله

المديرية العامة للتربية في محافظة الأنبار

Corona's impact on the Iraqi Economy

Ali Taha Abdullah

General Directorate of Education in Anbar
Province

يهدف البحث إلى دراسة الوضع الاقتصادي العراقي الذي يمثل تحديًا حقيقيًا للحكومة منذ عام ٢٠٠٣ بعد أن فقد البلد كثيرًا من المنشآت الصناعية التي كانت توفر الأموال وتسهم بالنتائج المحلي، وعلى الرغم من بساطتها كون العراق مر بأحداث تاريخية عصيبة منذ عام ١٩٨٠، كانت نتائج حرب النفط بين السعودية وروسيا ذات نتائج ثقيلة على ميزانية الدولة العراقية التي يصل العجز فيها إلى (٣٩٪) من الناتج المحلي، الذي نتج عن عدم تنظيم الوضع الاقتصادي والمالي، كان القطاع الخاص الأكثر تضررًا بسبب الأزمة الاقتصادية والصحية، وذلك لأن الحكومة لم تهتم بهذا القطاع المهم ولأنها لجأت إلى القطاع العام الذي يعاني ترهلًا في كثير من مؤسساته والأخرى تعاني نقصًا حادًا في عدد الموظفين، تحتاج الحكومة إلى الاهتمام بهذا القطاع الذي سيكون عاملاً مساعدًا في رفد ميزانية الدولة بالأموال إلى جانب الاهتمام بالسياحة، من أجل الخلاص من مسألة الحكومة الريعية وآثارها الجانبية على الحكومة والمواطن. الكلمات المفتاحية: العراق، أزمة، اقتصاد، ميزانية، النفط.

Abstract

The research aims to study the Iraqi economic situation, which represents a real challenge to the government since 2003 after losing a lot of industrial facilities that provided funds and contributed to the Gross domestic product before the occupation. The results of the oil war between Saudi Arabia and Russia had considerable consequences for the Iraqi state's budget, which has a deficit of 39% of the Gross domestic product besides the lack of regulation of the economic and financial situation of Iraq. Furthermore, the private sector was the most influenced by the economic and health crisis, because the government did not pay any consideration to this vital sector. However, it has resorted to the public sector, which suffers from slackening in many of its institutions, while others are severely understaffed. Thus, the government should support the private sector, to be a catalyst in supplying the state's budget with funds, and to activate tourism for the purpose of getting rid of the rentier government issue and its side effects on the government as well as the citizen.

key words: Iraq, Crisis, Economy, State's Budget, and Oil

المقدمة

لقد كان العراق يعاني وضعًا غير مستقر بعد أن شهد أحداثًا أمنية خطيرة ومظاهرات في عام ٢٠١٩ للمطالبة بالخدمات وتحسين الوضع الاقتصادي، جراء زيادة نسب البطالة بين الشباب نتيجة انخفاض أسعار النفط عالميًا، ولم يكن في الحسبان أن يأتي عام ٢٠٢٠ بفايروس كورونا المستجد، الذي شل حركة العالم وأوقف الحركة تمامًا، حاولت الحكومة تفادي الأزمة الاقتصادية، لكن كانت على حساب المواطن والموظف البسيط الذي لا يزيد مرتبه الشهري عن (٥٠٠) دولار، ورفع تخفيض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار، وفرض ضريبة دخل على الموظفين ابتداءً من الدرجة الأولى، كما أن إجراءات الوقاية التي اتبعتها الحكومة التي عدها كثير من المواطنين بأنها أمنية وليست صحية، لا سيما أنها تركت المواطن الذي يعمل في المهن الحرة التي تعتمد على الدخل اليومي بلا أي مصدر دخل يمكن من خلاله أن يعيل عائلته، وهذا ولد امتعاض المواطنين.

أهمية البحث

تأتي أهميته من خلال دراسة أزمة اقتصادية أمت بالعراق الذي يعاني هشاشة وضعه الاقتصادي مع محاولة إظهار الأسباب التي أدت إلى غياب القطاع الخاص عن الإسهام في الدخل المحلي، وترهل في القطاع العام الذي أصبح لا يلائم المرحلة الخطيرة، التي مر بها العالم بعد انتشار جائحة كورونا وما سببته من شلل في القطاعات الصناعية والتجارية لدى الدول التي تمتلك وفرة مالية، فكيف بالعراق؛ فقد كانت أزمة حقيقية جعلت الحكومة شبه عاجزة.

مشكلة البحث

تتمثل المشكلة في تضارب البيانات الرسمية وعدم دقتها وتسارع أحداث الأزمة، لا سيما الاقتصادية بعد انخفاض أسعار النفط، وخصوصاً أنها جاءت مباشرة بعد خروج العراق من أحداث داعش، التي تسببت للبلد بخسائر بشرية واقتصادية كبيرة، لذلك لا توجد دراسات تشخص مدى الخسارة والمشكلة بالأرقام، سوى التخمينات التي تطلقها المنظمات.

منهجية البحث

لقد تمت دراسة الأزمة الاقتصادية التي أصابت الحكومة العراقية وتركتها بأزمة مالية وصحية خطيرة بأسلوب علمي يعتمد على المنهج التاريخي الوصفي وصولاً إلى التحليلي.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تناول مرحلة مهمة مرت بالعراق ومحاولة بيان أسبابها وآثارها الاقتصادية على الحكومة والمواطنين، من خلال تشخيص المسببات الحقيقية التي سبقت حدوث الأزمة الاقتصادية والصحية بعد جائحة كورونا.

١. الاقتصاد العراقي ما قبل كورونا

يعد الاقتصاد العراقي أحادي الجانب لأن النفط يشكل النسبة الكبرى من ناتجه المحلي الإجمالي بحوالي (٧٠٪) ونحو (٩٨٪) من الصادرات التي تسهم بأكثر من (٩٣٪) من ميزانية الدولة، فضلاً عن غياب القطاع الخاص عن الإسهام في الناتج المحلي، إضافة إلى القطاعين التوزيعي والخدمي، وذلك بسبب هيمنة القطاع السلعي عليه^(١)، وعلى الرغم من ذلك فقد شهد تطوراً في معدل النمو بعد الأحداث الأمنية والاقتصادية التي شهدها البلد بعد نشوء تنظيم داعش وسيطرته على عدد من المدن العراقية في عام ٢٠١٤ وما بعدها، لا سيما بعد انخفاض أسعار النفط، إذ بلغ معدل النمو بنسبة (١٪) بالأسعار الثابتة و(١٠,٩) بالأسعار الجارية، نتيجة تحسن أسعار النفط الذي بلغ (٤٩,٣) دولاراً لبرميل النفط في عام ٢٠١٧ مقابل (٣٦) دولاراً للبرميل الواحد في عام ٢٠١٦، وقد ارتفع الناتج المحلي للأسعار الثابتة إلى (٢٠١,٥) ترليون دينار عراقي في عام ٢٠١٧ مقابل (١٩٩,٥) ترليون دينار في عام ٢٠١٦، يرافق هذا التحسن انخفاض قيمة الناتج المحلي بنسبة (١,٧-٪) أي ما يعادل قيمة (٧٧,١) ترليون دينار في عام ٢٠١٧ باستثناء النفط، مقابل (٧٨,٤) ترليون دينار في عام ٢٠١٦، كما بلغت إسهامات الصناعة النفطية في الناتج المحلي في العامين ٢٠١٦-٢٠١٧ تقدر بـ (٦٠,٤-٪) (٦١,٥-٪)، كما أسهمت القطاعات غير النفطية بحوالي (٣٩,٦-٪) (٣٨,٥-٪) للعامين نفسهما^(٢). ارتفعت قيمة النفط بالأسعار الجارية مع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (١١,٢٪) أي ما قيمته (٢٢٥,٧) ترليون دينار خلال عام ٢٠١٨، بعد أن ارتفع سعر برميل النفط في الأسواق العالمية بنسبة (٣٣,١٪)، وكذلك ارتفاع النسبة التصديرية للعراق بـ (٢١,٢٪)، فيما استمر انخفاض الناتج المحلي باستثناء النفط بنسبة (٢,٨-٪)، أي ما قيمته (١٣٣,٢) ترليون دينار، ومع ذلك فقد بلغ نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي (٨,٢٪) ما يعادل (٦,٦) مليون دينار عراقي، مقارنة بـ (٦,١) مليون دينار في عام ٢٠١٧^(٣). وقد حصل ارتفاع طفيف في معدل الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من الاضطرابات الداخلية التي شهدتها العاصمة العراقية (بغداد) وانخفاض أسعار النفط بنسبة (٨,٥٪)، نتيجة لتحسن القطاعات غير النفطية، لكن يبقى الاعتماد الكلي على النفط، وهذا ما جعل العراق عرضة للالتزامات الخارجية وتقلب أسعار النفط عالمياً، ارتفعت قيمة الناتج المحلي إلى (٤,٤٪) ما قيمته (٢١١,٨) ترليون دينار، وهذا بعد ارتفاع أسعار النفط بنسبة (٣,٨٪)، وكذلك الكمية المصدرة من نفط العراق إلى (١٦٧٠,٣) مليون برميل في عام ٢٠١٩، مقارنة بـ (١٦٠٩,٨) في عام ٢٠١٨، إضافة إلى ذلك فقد سجلت القطاعات غير النفطية ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة (٥,٥٪) ما يعادل (٨٠,٨) ترليون دينار في عام ٢٠١٩، مقارنة بـ (٧٦,٦) ترليون دينار عام ٢٠١٨، وتحسنت الزراعة بـ (٣٨,٧٪) والكهرباء بـ (١٠,٨٪) والصناعة بـ (٦,٦٪)^(٤). وقد أشار البنك الدولي إلى أن معدل التضخم ظل عند (٠,٤٪) في عام ٢٠١٨، نتيجة لارتفاع تكاليف الغذاء والنقل، كما أن نمو القطاعات غير النفطية كان إيجابياً، وذلك بسبب الاستثمارات وإعادة بناء البنى التحتية المدمرة، وأن ارتفاع الإنفاق الذي يرافق انخفاض أسعار النفط قد يسبب عجزاً في موازنة الدولة الاتحادية يصل إلى (٥,٤٪) من إجمالي الناتج المحلي خلال عام ٢٠١٩^(٥)، وقد حصل العراق خلال المؤتمر الذي عقد في الكويت في الرابع من شباط عام ٢٠١٨ على التزامات مالية بقيمة (٣٠) مليار دولار من أجل إعادة الإعمار، وقد شارك فيه حوالي (٧٦) دولة وأكثر من (٥٠) صندوقاً تنموياً ومؤسسة مالية و(١٠٧) منظمة محلية وإقليمية ودولية، وقد أعلنت فيه الكويت عن عزمها تقديم ملياري دولار للعراق على شكل قروض واستثمار مليار دولار في إعادة الإعمار، لكن هذا المبلغ (٣٠) مليار ليس المبلغ الذي توقعت الحكومة العراقية الحصول عليه، لا سيما أنها كانت ترغب في الحصول على (٨٨) مليار دولار في هذا المؤتمر^(٦). بلغت موازنة الحكومة في عام ٢٠١٩ حوالي (١١٢) مليار دولار بعجز قدرت قيمته بـ (٢٣) مليار دولار، مضاعفة ما كان

عليه العجز الذي قدر ب(١١)مليار دولار في عام ٢٠١٨، يضاف إلى ذلك محاولة الحكومة معالجة العجز عن طريق القروض الداخلية والخارجية، على الرغم من أن هذه القروض تؤثر سلباً على مؤشر النمو، وأن تستنزف قدراتها المالية وسط الزيادة الكبيرة في عدد السكان واتساع حجم الاستهلاك والتهديدات الأمنية^(٧)، كانت الأوضاع أكثر صعوبة مع وجود عجز في القطاعات غير النفطية التي لم تستطع الإسهام في موازنة الدولة، فكانت النتيجة خروج مظاهرات في بغداد وعدد من المدن العراقية الأخرى للمطالبة بتحسين الواقع المعاشي وتقديم الخدمات الأساسية، وكذلك توفير فرص عمل، إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الضرورية وانخفاض المخزون السلعي، لا سيما أن العراق يعتمد على الاستيراد، الذي تأثر جراء غلق المعابر الحدودية البرية والبحرية من قبل المتظاهرين^(٨)، مع عدم قيام الحكومة بوضع رؤية اقتصادية حقيقية تعالج جميع المشاكل الاقتصادية، لا سيما تدني مشاركة القطاعات غير النفطية في الدخل القومي للبلد، وما يحسب للحكومة العراقية نجاحها في تجاوز أزمة كبيرة تمثلت بالارتفاع المخيف في حجم النفقات الأمنية والدفاعية والإنسانية العاجلة خلال أحداث داعش، أمام انخفاض أسعار النفط عالمياً، الذي يُعد الرافد الرئيس لميزانية الحكومة^(٩)، إضافة إلى أنها تمكنت من زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية إلى متوسط بلغ (١٦) جيجاواط في عام ٢٠١٩، مقارنة ب(١٢) جيجاواط في عام ٢٠١٨، على الرغم من أنه أقل من حجم الطلب الذي يقدر بحوالي (٢٦) جيجاواط، وتراجع معدل الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (١,٢٪) من الناتج المحلي أي ما يعادل (٢,٩) مليار دولار، وذلك بسبب البيروقراطية وعدم الشفافية^(١٠).

٢. أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد

لقد انخفضت أسعار النفط إلى ما دون (٣٠) دولارًا للبرميل نتيجة عوامل كثيرة أبرزها؛ المنافسة التي حصلت بين المملكة العربية السعودية وروسيا بعد انهيار مباحثاتهما من أجل تحديد كمية إنتاج النفط والاتفاق على سعر معين له، وعلى أثر ذلك أعلنت الحكومة السعودية عن بيع النفط ب(٣٣) دولارًا للبرميل، بتخفيض يصل إلى (٣٠٪)، يضاف إلى ذلك تفشي جائحة كورونا (COVID-19) وتداعياتها التي سببت اضطراباً اقتصادياً في العالم وتحول الولايات المتحدة الأمريكية من مستهلك للنفط إلى مصدر^(١١)، وفي محاولة لتدارك الأزمة عقدت الدول المصدرة للنفط أو ما يعرف ب(أوبك+) في عام ٢٠٢٠ من أجل رفع أسعار النفط، وتم الاتفاق على تخفيض تدريجي لإنتاج النفط يكون في المرحلة الأولى بحوالي (٥,٨) مليون برميل وتصل إلى (٧,٧) مليون برميل في مرحلة أخرى، وعلى الرغم من ذلك فإن الأسعار ظلت منخفضة^(١٢)، لقد بلغ نصيب العراق من هذا التخفيض حوالي (١,٢) مليون برميل يوميًا، أي إنه سيصدر (٢,٦) مليون برميل في اليوم بعد أن كان يصدر (٣,٨) مليون برميل، وهي كمية كبيرة مع استمرار تدني أسعار النفط^(١٣)، فكانت هذه الأحداث صدمة للحكومة العراقية، أربكت وضعها الاقتصادي، بل مثلت حجر عثرة في طريق إعادة الإعمار وإصلاح الوضع الاقتصادي، وهذا ما جعل الحكومة عاجزة عن الإيفاء بالتزاماتها المالية داخليًا وخارجيًا^(١٤). وقد تحاول الحكومة العراقية معالجة الأزمة الاقتصادية بتخفيض رواتب الموظفين أو اتباع سياسة الادخار الإجباري، وهي حلول لن تعالج جوهر الأزمة، كما أن البحث عن حلول مستعجلة نتيجة لضغط المتظاهرين، أدت إلى زيادة الأعباء المالية للدولة بحوالي (١٠) مليار دولار، وقد العجز في موازنة عام ٢٠٢٠ ما يقرب من الـ (٧٥) مليار دولار، وأن العراق أكثر دول الأوبك تضرراً بتخفيض إنتاج النفط، وأيضاً قل التبادل التجاري بين العراق وجيرانه إلى مستويات كبيرة جعلت البلد يعيش وضعاً اقتصادياً حرجاً، وفي حال حاولت الحكومة معالجة الأزمة عن طريق الاحتياطي النقدي فإن ذلك سيؤدي إلى تدهور سعر صرف الدينار العراقي وانخفاض درجته الائتمانية^(١٥). ومع استمرار الأزمة اضطرت الحكومة إلى بيع برميل النفط أقل من الدول الأخرى ب(٥-٦) في البرميل الواحد، وذلك بسبب عدم امتلاك أماكن لتخزين النفط المستخرج، إضافة إلى عدم امتلاك أسطول نقل يستوعب الكمية المنتجة لحين توفر أسعار مناسبة، وهذا الأمر زاد عجز الميزانية إلى (٥٠٪) بعد أن قدرت الحكومة سعر برميل النفط في الموازنة بحوالي (٥٦) دولارًا للبرميل، في حين إنه يباع بسعر أقل من (٣٠) دولارًا للبرميل الواحد، وهذا يجعل العجز في الموازنة لا نهاية له، فضلاً عن خسارة العراق التي تصل إلى (٢,٣١٥) مليار دولار في كل سنة، وهذه الخسائر ضاعفت نسب البطالة إلى (٥٠٪) بحسب تقديرات الأمم المتحدة فيما قدرها البنك الدولي بنسبة (٤٠٪)، في حين أشارت وزارة التخطيط العراقية إلى أن البطالة وصلت (١٣,٩)^(١٦). وقد قامت الحكومة بخطوات جادة لمعالجة الأزمة الاقتصادية والسيطرة على الهدر المالي ومنها؛ تخفيض رواتب الموظفين ومخصصات المسؤولين بنسب معينة والحد من الإفادات الحكومية، وتدقيق أعداد الموظفين الذي أظهر وجود أكثر من (٢٤) ألف موظف يستلم من الحكومة أكثر من راتب، فضلاً عن إيقاف التعيينات في مؤسسات الدولة من أجل الحد من الترهل الوظيفي^(١٧)، وكذلك خفض الإنفاق واحتواء الزيادة الحاصلة في النفقات العامة وتحديد أولويات النفقات الضرورية، وإعادة هيكلة القطاعات غير النفطية وإيجاد قطاعات أخرى تسهم في موازنة الدولة، ودعم القطاع الخاص وفق ما

يتناسب مع برنامج الحكومة الذي تحاول به إصلاح الأوضاع الاقتصادية في البلد^(١٨)، كما أوقفت الترفيعات لكافة موظفي الدولة بدءاً من الدرجة الأولى، ومراجعة الرواتب التقاعدية للشهداء والسجناء السياسيين بما لا يزيد عن (١,٥) مليون دينار في الشهر لذوي الشهداء ومليون دينار للسجناء، وتفعيل جباية الكهرباء، والدخول في مفاوضات مع الشركات العاملة في مجال النفط من أجل مراجعة العقود، وأعلنت الحكومة أن السياسات الخاطئة في إدارة الملف الاقتصادي منذ عام ٢٠٠٣ أدت إلى خلق مشاكل حقيقية في بنية الاقتصاد العراقي^(١٩).

٣. تأثر القطاعين الخاص والعام بأزمة كورونا

لقد أظهر اعتماد الحكومة العراقية على النفط والقطاع العام في التنمية وإدارة الأنشطة التجارية والاقتصادية مدى أهمية القطاع الخاص ومشاركته في رفد ميزانية الدولة وتنويع مصادر الدخل، وظهر جلياً مدى الأضرار التي سببتها زيادة التوظيف في القطاع العام إلى جانب تدني عائدات النفط، وبهذا الخصوص أشار البنك الدولي إلى أن عجز الموازنة الاتحادية لعام ٢٠٢٠ تجاوز (٢٩٪) الذي يعني وجود نقص يقدر بـ (٦٧) مليار دولار، أي أكثر من (٣٩٪) من الناتج المحلي، نتيجة وجود معوقات كثيرة تعترض طريق التنويع الذي يوفره القطاع الخاص الذي سيزيد الوفرة المالية واستدامتها وتحسين بيئة العمل، وعدم وجود الحوكمة ومشاركتها في القطاعات الإنتاجية غير النفطية^(٢٠)، وعلى أثر ذلك بلغ الدين السيادي العراقي (٥٥٪) من الناتج المحلي، الذي يقدر بحوالي (١٣٩) مليار دولار في عام ٢٠٢٠، ويعد أسوأ وضع اقتصادي يمر به العراق منذ عام ٢٠٠٣، لأن الاقتراض الخارجي (الأجنبي) سيؤثر على قدرات الحكومة المالية بشكل خطير ويريك وضعها الاقتصادي ويفاقم العجز السنوي أضعافاً، وهذا الأمر جعل العراق يحل في المرتبة (١٦٢) من أصل (١٨٠) بدلاً في مؤشرات الفساد وعدم الشفافية^(٢١). كانت الآثار الناتجة عن تفشي جائحة كورونا كبيرة، لا سيما على العاملين في القطاع العام، لا سيما بعد عجز الحكومة عن تأمين الرواتب وتأخيرها عن مواعدها، وتوفير التمويل اللازم للقطاع الصحي والخدمي، كما أن إجراءات الحظر وتقييد حركة التنقل فاقمت العبء على أصحاب الدخل المحدود، إلى جانب الآثار التي تركها تدني أسعار النفط على البطاقة التموينية إلى جانب زيادة أسعار المواد الضرورية والرعاية الصحية التي تعتمد عليها الأسر بعد أن أغلق كثير من مؤسسات الدولة ودوائرها، واتبعت نظام الدوام الجزئي الذي يعتمد على (٥٠٪) من عدد الموظفين، لا سيما أنها كانت تشهد زخماً كبيراً قبل الأزمة، نتيجة لذلك بلغت نسبة الذين يعانون حرماناً من التعليم والخدمات الصحية وظروف معيشية صعبة إلى (٤٢٪)، ووصل معدل الفقر في الفئة العمرية دون سن (١٨) سنة إلى (٣٧,٩٪)^(٢٢)، وقد قدر عدد الذين هم تحت خط الفقر في العراق قبل أزمة كورونا بحوالي (٦,٩) مليون فرد، ونتيجة الأزمة وارتفاع الأسعار بشكل كبير، أضيف إلى العدد السابق حوالي (٢,٧) فرد ليصل العدد إلى (٩,٦) مليون فرد يعاني من الفقر المدقع^(٢٣). قدر عدد العاملين غير الحكوميين في القطاع الخاص الذين يعملون لحسابهم الشخصي بحوالي (٢٠٪) من مجموع الأيدي العاملة في العراق، وإن إجراءات الوقاية من جائحة كورونا أثرت عليهم بشكل كبير، لا سيما العاملون في الشركات المملوكة للقطاع الخاص وسائقوا الأجرة وعمال البناء وغيرهم من العاملين في المهن الأخرى أصحاب الأجور اليومية، وحتى البائعين عبر الإنترنت فقد تأثروا بظروف الأزمة الصحية والاقتصادية، كما أن تأخر الحكومة في دفع رواتب العاملين في القطاع العام أثر عليهم بشكل شبه مباشر^(٢٤)، وهذا جعل آلاف العاملين يفقدون وظائفهم بعد أن قامت الشركات وغيرها بتسريح كثير من العاملين بعد الخسائر الكبيرة التي أصابتها، وإن نسب البطالة تختلف من محافظة إلى أخرى، جاءت بغداد والأنبار وصلاح الدين والمثنى وديالى في الصدارة من حيث عدد العاطلين عن العمل، وترتفع كثيراً في المحافظات التي خرجت من أحداث داعش المدمرة، كما أن عدد العاطلين من خريجي الجامعات يتساوى مع عدد الذين لم يكملوا تعليمهم الابتدائي^(٢٥)، كما حددت الأمم المتحدة أن العاملين في قطاعات الغذاء والفنادق والبيع بالجملة والتجزئة وخدمات الأعمال والإدارة والتصنيع الأكثر تضرراً بآثار كورونا الاقتصادية والصحية^(٢٦)، كما أصابت الأزمة قطاعاً مهماً يتداخل بالقطاعين الخاص والعام، ألا وهو قطاع السياحة، التي كانت قبل الأزمة تسهم بـ (١١٪) من الناتج المحلي وتوفر ما يزيد عن (٥٥٠) ألف وظيفة تعادل حوالي (٥٪) من فرص العمل في العراق، فبعد حظر السفر بين دول العالم وتقييد الحركة داخلياً ألغيت حجوزات الفنادق وأغلقت أبوابها، وكذلك شركة الخطوط الجوية العراقية وحتى الأجنبية فقد أصابها ما أصاب الفنادق، وقدرت الخسائر التي تكبدها قطاع السياحة العراقي بعشرات الملايين من الدولارات، إضافة إلى خسارة حوالي (١٠٠) ألف سائح في الشهر الواحد، بعد إغلاق الأماكن والمؤسسات السياحية وتوقف الاستثمار فيها^(٢٧)، لا سيما المراكب الدينية التي تسبب إغلاقها بخسارة حوالي (٧٠٪) من الوافدين من أجل السياحة الدينية بعد الإجراءات المتخذة لمنع تفشي فيروس كورونا^(٢٨)، وأغلق (٣٠٠) من أصل (٣٥٠) فندقاً في مدينة النجف التي كان يزورها حوالي (٤٠٠٠) سائح أجنبي في اليوم، فقد قدر عدد السياح الدينيين الذين يزورون العراق ما بين (٤-٦) ملايين سائح أجنبي، وقدرت إيرادات السياحة الدينية في عام ٢٠١٧ بحوالي (٥) مليارات دولار^(٢٩).

حاولت الحكومة العراقية التخفيف من الآثار التي خلفها فايروس كورونا من خلال النهوض بواقع قطاعات التنمية والحد من الفقر ومحاولة تحسين الخدمات الصحية والتعليمية وإيجاد فرص عمل جديدة تتلاءم وعدد العاطلين عن العمل، لا سيما أن كثيرًا من البنى التحتية للمؤسسات الخدمية والتعليمية دمر خلال أحداث الحرب على داعش، فضلاً عن الأزمة التي زادت صعوبة توفير الرواتب والتخصيص المالي لحوالي (٦) آلاف مشروع^(٣٠)، وهذا ما جعل الحكومة تتشئ حساباً تودع فيه الأموال والتبرعات بقيمة (٢٠) مليون دولار لمعالجة آثار الأزمة، وقد تبرع بنك العراق التجاري بـ (٥) مليون دولار، والبنك المركزي العراقي بمبلغ (٣٠) مليار دينار عراقي من أجل دعم جهود الحكومة في مواجهة الأزمة، إضافة إلى تقديم تسهيلات مصرفية لدعم القطاع الخاص، لا سيما الشركات المتوسطة والصغيرة^(٣١). وقد قررت الحكومة بجلستها المنعقدة في السادس والعشرين من شهر آذار من عام ٢٠٢٠ تأليف لجنة (خلية الأزمة) بالأمر الديواني ذي العدد (٥٥) لسنة ٢٠٢٠ من وزارة الصحة والبيئة، ومنحها صلاحيات واسعة^(٣٢)، فكان من أبرز قراراتها^(٣٣):

١. حث العراقيين المقيمين خارج البلد بالعودة قبل غلق المنافذ الحدودية كافة في نهاية شهر آذار عام ٢٠٢٠.
٢. استمرار التبادل التجاري عبر المنافذ البرية مع إيران والكويت من الثامن ولغاية الخامس عشر من شهر آذار عام ٢٠٢٠.
٣. غلق المحلات العامة والمراكز التجارية ومنع حركة الوافدين باستثناء الوفود الرسمية والدبلوماسية.
٤. تأليف خلية أزمة مصغرة في كل وزارة برئاسة الوزير المعني.
٥. تخويل قيادات العمليات في بغداد والمحافظات بتنفيذ قرارات خلية الأزمة، والاستمرار في تعطيل الدوام الرسمي في جميع المؤسسات باستثناء المؤسسات الصحية والخدمية والأمنية على أن لا تتجاوز نسبته (٥٠٪). لكن بعد أن تضاعفت آثار الأزمة وطال أمدها قامت الحكومة بمنح تسهيلات واستثناءات لمعامل الحكومة ومعامل القطاع الخاص من أجل المباشرة بالعمل، شرط اتباع إجراءات الصحة والسلامة العامة^(٣٤)، فضلاً عن أفران الخبز ومحلات البقالة والصيدليات وغيرها من تلك التي لها علاقة بحياة المواطن، مقابل ذلك وضعت ضرائب وغرامات على من يخالف شروط خلية الأزمة بلبس الكمامة وتطبيق القواعد المرورية والصحية خلال الأزمة، تراوحت الغرامات ما بين (١٠ - ١٠٠) دولار، تقريباً^(٣٥). وقرر البنك المركزي تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار خلال عملية بيعه على أن يكون سعره لوزارة المالية (١٤٥٠) ديناراً وللمصارف (١٤٦٠) ديناراً وللمواطنين (١٤٧٠) ديناراً، بعد أن كان سعر الدولار حوالي (١١١٩) ديناراً، مما أدى إلى إرباك الأسواق والأسعار التي ارتفعت بنسبة (٥٠٪)، وتسبب بآثار عكسية على الموظف البسيط الذي يتقاضى مرتب قدره (٦٥٠) ألف دينار عراقي الذي كان يعادل (٥٤٦) دولاراً وبهذا القرار أصبح راتبه يساوي (٤٣٣) دولاراً، وهذا التخفيض يجعل حوالي (٤) ملايين موظف قلقين على رواتبهم بعد القيمة الجديدة للدينار مقابل الدولار، لا سيما أن الحكومة فرضت ضريبة دخل بنسبة (١٥٪) على رواتبهم كجزء من إجراءات مواجهة الأزمة الاقتصادية، لكن هناك من يرى بهذه القرارات آثاراً إيجابية لا سيما على المنتج المحلي وتشجيع الصناعة المحلية مع العمل بالتعريف الجمركية وقانون الجمارك^(٣٦). كما أن الحكومة تخطط لزيادة أجور خدمة الكهرباء ورفع أسعار المحروقات وهذا ولد موجة غضب وامتناع من الحكومة التي تحاول تجاوز الأزمة على حساب المواطن، فردت الحكومة بأنها أمام خيارين؛ إما انهيار النظام والدخول في فوضى عارمة أو إجراء عملية إصلاح قيصريّة^(٣٧)، وخلال حكومة عادل عبدالمهدي (٢٠١٨-٢٠٢٠) طلب مجلس النواب العراقي من حكومته القيام بالآتي^(٣٨):

١. إيقاف الانفاق الاستثماري والحد من التشغيلي.
 ٢. مفاحة الجهات الدائنة من أجل تأجيل موعد السداد إلى حين تحسن الوضع الاقتصادي.
 ٣. استحصال ما بذمة شركات الاتصال والهاتف.
 ٤. تعزيز واردات الحكومة وإيقاف دفع المبالغ للمستثمرين.
- مثلت رواتب العاملين في القطاع العام "الحكومي" تحدياً للحكومة، لأنها بحاجة إلى (١٢) تريليون دينار، أي ما يعادل (١٠) مليار دولار من أجل تأمين رواتب أكثر من أربعة ملايين موظف ومتقاعد لشهري حزيران وتموز من عام ٢٠٢٠، الأمر الذي دفعها إلى إيقاف التعيين الحكومي سواء كان على الملاك الدائم أو المؤقت (العقود) والنفقات غير الضرورية والعلوات والترفيعات، فضلاً عن تقليص المنح لكافة موظفي الدولة بنسبة تتراوح ما بين (٥٠-٨٠٪)، لا سيما الممنوحة لكبار المسؤولين بما فيهم رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس

مجلس النواب وأعضاء مجلس النواب، وكذلك شمل التقليص كثيرًا من العاملين في السلك الدبلوماسي وعمداء الكليات والقضاة ومسؤولين آخرين (٣٩).

الذاتة:

أثبت الاقتصاد العراقي هشاشته أمام الأزمات المحلية والدولية، لا سيما انخفاض أسعار النفط عالميًا إلى ما يقرب من (٢٠) دولارًا للبرميل، نتيجة حرب الأسعار بين المملكة العربية السعودية والحكومة الروسية، فضلًا عن قطع خدمة الإنترنت خلال مظاهرات عام ٢٠١٩ قد كلف الحكومة خسائر تتراوح ما بين (٢٠ - ٤٠) مليون دولار يوميًا، وما زاد الوضع صعوبة انتشار جائحة كورونا التي أظهرت مدى الفرق الكبير بين الأزمة وقرارات الحكومة التي لا تتلاءم مع حجم الأزمة المزدوجة الاقتصادية والصحية، ونستنتج منها:

١. العراق أكثر البلدان الإقليمية تضررًا بأحداث انخفاض أسعار النفط العالمية، بعد فشل الحكومة في تعظيم واردات خزينة الدول غير النفطية، إضافة إلى عدم استطاعتها بناء صناعة محلية وحماية منتجاتها.

٢. لم تعمل الحكومة بنصائح البنك الدولي لها من أجل معالجة الوضع الاقتصادي ومعالجة غسل الأموال الذي كلف العراق المئات من مليارات الدولارات.

٣. الفساد المالي والإداري زاد من معاناة المواطنين وكلف الحكومة الكثير، وهذا ما جعل العراق يتصدر الدول الأكثر فسادًا في العالم.

٤. ضعف الوضع الصحي الذي لا يتناسب مع حجم الجائحة، نتيجة هجرة الأطباء وتردي البنى التحتية الصحية، وشبهات الفساد في عمليات استيراد الأدوية وعدم الاهتمام بصناعة الأدوية محليًا، وتغييب دور المؤسسات البحثية العراقية عن رفد القطاع الصحي بالبحوث والدراسات.

٥. اعتماد الدولة على القطاع العام وإنهاء دور القطاع الخاص زاد الوضع المالي صعوبة وأربك الأسواق المحلية، الأمر الذي خلق آثارًا عكسية على الدولة والمواطن على حد سواء، وكذلك زيادة نسب الهجرة من الريف إلى المدينة والاعتماد على فرص العمل التي يوفرها القطاع العام الذي أصيب بأزمة خطيرة بعد انخفاض أسعار النفط وزيادة السكانية وهذا ما جعل تعداد موظفي الدولة أكثر من أربعة ملايين موظف ومتقاعد الذين يأخذون حوالي (٦٧٪) من ميزانية الدولة وهذا أثر على الميزانية الاستثمارية.

٦. عدم استقرار الوضع السياسي والأمني في العراق، وما شهده من أحداث حرب داعش التي خربت كثيرًا من منشآت الدولة وبنائها التحتية، لا سيما النفطية، جعل الحكومة ضعيفة سياسيًا وماليًا بعد أن أصبحت ميزانية الدولة تشغيلية ودفاعية وإنسانية، وتم إيقاف جميع المشاريع الاستثمارية الأخرى.

٧. أهملت الحكومة القطاع السياحي، لا سيما أن العراق يحتوي على أماكن أثرية ودينية وطبيعية، الذي يوفر لها وفرة مالية محلية ويشجع الصناعة المحلية وخصوصًا المشاريع الصغيرة والفردية التي يملكها المواطنون في القطاع الخاص، وأنها توفر دخلًا ثانيًا للبلد بدون أن يخسر برميل نفط واحدًا.

الهوامش

(١) رحمن حسن علي ومرجان شاكر عبيد، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (٣٥)، ٢٠٢٠، ص ١٩٧-١٩٨.

(٢) البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، ٢٠١٧، ص ١٠-١١. ٢٠٢٠/١٢/٢٤ من www.cbi.iq

(٣) البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، ٢٠١٨، ص ١٠. ٢٠٢٠/١٢/٢٤ من www.cbi.iq

(٤) البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، ٢٠١٩، ص ٩. ٢٠٢٠/١٢/٢٤ من www.cbi.iq

(٥) البنك الدولي، العراق: الآفاق الاقتصادية، ٢٠١٩، ٢٠٢٠/١٢/٢٤ من

<https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/publication/economic-update-april-2019>

(٦) أهم أحداث ٢٠١٨ في العراق، ٢٠١٨. ٢٠٢٠/١٢/٢٤ من <https://www.alhurra.com/iraq/2018/12/31>

(٧) صفاء خلف، اقتصاد العراق ٢٠١٩: موارد مستنزفة لمستقبل غامض!، صحيفة السفير العربي، العدد (٣٣٣)، ٢٠١٩. ٢٠٢٠/١٢/٢٤

من <http://assafirarabi.com/ar/24426/2019/02/18>

- (٨) فراس حسين علي الصفار، الاقتصاد العراقي في ظل الأوضاع الحالية (جامعة كربلاء، مركز الدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٩).
<http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2019/10/31> من ٢٠٢٠/١٢/٢٥
- (٩) حسين أحمد السرحان، العراق في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ٢٠١٩، ٢٠١٩. ٢٠٢٠/١٢/٢٥ من
<https://annabaa.org/arabic/economicarticles/20447>
- (١٠) البنك الدولي عن اقتصاد العراق في ٢٠١٩: نمو تجاوز ٤٪ بفضل الكهرباء والنفط والزراعة، ٢٠٢٠. ٢٠٢٠/١٢/٢٦ من
<https://iraqi24.com/news>
- (١١) مبروك ساحلي، انهيار أسعار النفط: الأسباب والتداعيات، مركز البيات للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٠. ٢٠٢٠/١٢/٢٦ من
<https://www.bayancenter.org/2020/04/5847>
- (١٢) صبري ناجح، اجتماع مشروط على تمديد (أوبك بلس) ٣ أشهر، جريدة الشرق الأوسط، العدد (١٥٣٤٤)، ٢٠٢٠. ٢٠٢٠/١٢/٢٦ من
<https://www.bayancenter.org/2020/04/5847>
- (١٣) سلطان جاسم النصراري، الاقتصاد العراقي في ظل جائحة كورونا... سيناريوهات لمسارات عجز الموازنة، ٢٠٢٠، ٢٠٢٠/١٢/٢٧ من
<http://business.uokerbala.edu.iq/wp>
- (١٤) علي طه عبدالله الجميلي، لعنة أسعار النفط قد تصبح نعمة، جريدة الزمان، العدد (٦٦١٧)، ٢٠٢٠، ص ٣.
- (١٥) أحمد السهيل، أسعار النفط تهدد الاقتصاد العراقي بـ"الانهيار"، ٢٠٢٠. ٢٠٢٠/١٢/٢٨ من
<https://www.independentarabia.com/node/101376>
- (١٦) العراق الغني بالنفط يواجه أزمات فتاكة تكبده خسائر بالمليارات، ٢٠٢٠. ٢٠٢٠/١٢/٢٨ من
https://arabic.sputniknews.com/arab_world/202003151044872459
- (١٧) كيف يمكن للعراق مواجهة انخفاض أسعار النفط؟، ٢٠٢٠. ٢٠٢٠/١٢/٢٨ من
<https://www.irfaasawtak.com/iraq/2020/04/21>
- (١٨) ثامر محمود العاني، الأزمة المالية في العراق وموقف صندوق النقد... والخيارات الأخرى المتاحة، جريدة الشرق الأوسط، العدد (١٥٢٧٤)،
٢٠٢٠. ٢٠٢٠/١٢/٢٨ من
<https://aawsat.com/home/article/2521911>
- (١٩) فاضل النشمي، خطة حكومية لمواجهة الأزمة المالية تثير جدلاً في العراق، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٢٠. ٢٠٢٠/١٢/٢٩ من
<https://aawsat.com/home/article/2326396>
- (٢٠) البنك الدولي، العراق بحاجة ماسة لإصلاحات هيكلية من أجل إدارة أزمة متعددة الجوانب، ٢٠٢٠. ٢٠٢٠/١٢/٢٩ من
<https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/05/04/iraq-structural-reforms-critically-needed-to-manage-a-multi-faceted-crisis>
- (٢١) أحمد يوسف الجميلي (٢٠٢٠). اقتصادات في مهب الريح: الاقتصاد العراقي في ظل أزمة جائحة كورونا. في غريغور ياكوي (محرر).
كوفيد-١٩: استكشاف أثر الوباء على حياة السوريين والعراقيين. (ص ١٦-١٧). بيروت. مؤسسة كونراد أديناور.
- (٢٢) حيدر حسين آل طعمة، أثر جائحة كورونا على الفقر والهشاشة في العراق، ٢٠٢٠. ٢٠٢٠/١٢/٢٩ من
<https://annabaa.org/arabic/economicarticles/24387>
- (٢٣) عماد عبداللطيف سالم، آثار وتداعيات كورونا المستجد على الاقتصاد والمجتمع العراقي، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد (٦٧١٢)،
٢٠٢٠. ٢٠٢٠/١٢/٣٠ من
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=696430>
- (٢٤) ماذا لو أخفقت الحكومة العراقية في سداد الرواتب، ٢٠٢٠. ٢٠٢٠/١٢/٣٠ من
<https://www.radiosawa.com/shenoraayak/2020/04/06>
- (٢٥) عمار حميد، كورونا يصيب آلاف العراقيين بالبطالة والفقر، ٢٠٢٠. ٢٠٢٠/١٢/٣٠ من
<https://www.alaraby.co.uk>
- (٢٦) منظمة العمل: بسبب جائحة كورونا سيخسر العالم ما يعادل ١٩٥ مليون وظيفة بدوام كامل من بينها ٥ ملايين في الدول العربية، ٢٠٢٠.
٢٠٢٠/١٢/٣٠ من
<https://news.un.org/ar/story/2020/04/1052922>

- (٢٧) عبدالمهدي المظفر، القطاع السياحي ورهانات الانتعاش ما بعد جائحة كورونا، ٢٠٢٠. ٢٠٢٠/١٢/٣١ من <https://www.biladnews.net/follow/89892.htm>
- (٢٨) زيد سالم، كورونا يهوي بالسياحة العراقية...والنفط يتماسك، ٢٠٢٠، ٢٠٢٠/١٢/٣١ من <https://www.alaraby.co.uk>
- (٢٩) وليد الخزرجي، بعد الاحتجاجات "كورونا" تجهز على السياحة الدينية في العراق، ٢٠٢٠. ٢٠٢٠/١٢/٣١ من https://m.arabi21.com/Story/1249645?fbclid=IwAR0tCnSkp4rR4kb-5_jtiwJ0yDZQeGYfeWhcLiePP3eJRusI09ZI336K-aw
- (٣٠) رلى واثق، التخطيط تحدد حلول لتقليل الآثار السلبية في المواطنين، ٢٠٢٠. ٢٠٢١/١/١ من <https://alsabaah.iq/33393>
- (٣١) الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية(الإمارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠)، ص ٣٠.
- (٣٢) مجلس الوزراء يوجه الوزارات كافة بتقديم الدعم الكامل للجنة الخاصة بفيروس كورونا، ٢٠٢٠. ٢٠٢١/١/١ من <http://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=9525>
- (٣٣) تعرف على قرارات خلية الأزمة العراقية لمواجهة "كورونا" من بينها توجيهه إلى قيادة عمليات بغداد والمحافظات، ٢٠٢٠. ٢٠٢١/١/١ من <https://yesiraq.com>
- (٣٤) مجلس الوزراء يستثني المعامل الحكومية ومعامل القطاع الخاص من مقررات خلية الأزمة، ٢٠٢٠. ٢٠٢١/١/١ من <https://www.mawazin.net/Details.aspx?jimare=92992>
- (٣٥) مسلم عباس، القطاع الخاص: الاقتصاد اليتيم في العراق، ٢٠٢٠. ٢٠٢١/١/١ من <https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/23122>
- (٣٦) مؤيد الطرفي، سعر الدينار العراقي في مقابل الدولار يتسبب بتراجع الأسواق، ٢٠٢٠. ٢٠٢١/١/١ من <https://www.independentarabia.com/node/178676>
- (٣٧) تخفيض قيمة الدينار...تحذيرات وأرقام مخيفة بعد القرار العراقي، ٢٠٢٠. ٢٠٢١/١/١ من <https://www.alhurra.com/iraq/2020/12/19>
- (٣٨) الأزمة الاقتصادية في العراق: التداعيات والخيارات أمام حكومة الكاظمي، مركز الإمارات للسياسات، ٢٠٢٠، ٢٠٢١/١/١ من <https://epc.ae/ar/topic/economic-crisis-in-iraq-consequences-and-available-choices-for-al-kadhimis-government-1>
- (٣٩) حامد أحمد، مقترحات الموازنة.. ايقاف التعيينات وتقليص مالي يطال قضايا مهمة، جريدة المدى، العدد(٤٦٩١)، ٢٠٢٠. ٢٠٢١/١/٢ من <https://almadapaper.net/view.php?cat=227358>